

صندوق أوبك للتنمية الدولية (أوفيد)
بيان صحفي رقم E13/2019

أوفيد يدشن استراتيجيةً جديدةً يضع فيها النمو المستدام وبلوغ أكبر قدر من الأثر الإنمائي نصب عينيه

فيينا ، النمسا ، ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٩. عقد المجلس الوزاري، وهو أعلى هيئة لوضع السياسات في أوفيد، دورته السنوية الأربعين في فيينا، النمسا، واعتمد المبادئ العامة للإطار الاستراتيجي الجديد لأوفيد. وتؤكد الإستراتيجية الجديدة على التزام أوفيد بتوفير الدعم للبلدان النامية - خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض - في ظل بيئة إنمائية معقدة وصعبة بشكل متزايد.

وفي اجتماع المجلس الوزاري، قال المدير العام لأوفيد، الدكتور عبد الحميد الخليفة: "إن رؤية أوفيد هي أن يكون مؤسسة تمويل إنمائية ذات صلة وتحلى بالحيوية والكفاءة يمكنها أن تحقق أكبر قدر من الأثر الإنمائي على البلدان الشريكة لها، وأن تصبح في الوقت نفسه مستدامة ذاتياً في تمويل عملياتها."

وخلال الأشهر المقبلة، سيشرع أوفيد في رحلة لتنويع موارده المالية وتنفيذ مجموعة من الإجراءات المتسقة والمتناسقة تهدف إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في جميع أنحاء المؤسسة وتزويدها بأدوات تشغيلية ومالية أكثر ابتكارية واستجابة.

وكجزء من استراتيجيته الجديدة، سيجدد أوفيد تركيزه على إقامة الشراكات. ويعمل أوفيد عن كثب مع منظمات مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في البلدان الأعضاء في أوفيد، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تعزيز الشراكات القائمة، يهدف أوفيد إلى تكوين علاقات جديدة لتنشيط الشراكة العالمية دعماً للتنمية المستدامة.

وتماشياً مع السنوات السابقة، كان من أبرز معالم الجلسة العامة للمجلس الوزاري تقديم جائزة أوفيد السنوية للتنمية. وقد مُنحت جائزة ٢٠١٩ إلى فيدا دوتي - المديرية القطرية للمركز الدولي للمياه والصرف الصحي في غانا - تقديراً لعملها الرائع ومشاركتها في ضمان توفير خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لسكان غانا (انظر البيان الصحفي رقم PR14).

ونظر المجلس الوزاري أيضاً في البيانات المالية لأوفيد، والتقرير السنوي لعام ٢٠١٨ الذي يُظهر أن الالتزامات التراكمية للتنمية العالمية تجاوزت مبلغ ٢٣,٤ مليار دولار أمريكي، وقام باعتمادهما.

ويهدف أوفيد إلى مواصلة تقديم الدعم للجهود العالمية للتغلب على التحديات الإنمائية، سيراً على النهج الذي ما انفك يتبعه منذ عام ١٩٧٦، وذلك من خلال: تقديم المساعدات المالية بشروط ميسرة؛ والمشاركة في تمويل أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية؛ والمساهمة في موارد المؤسسات الإنمائية الأخرى. وقامت المنظمة، منذ إنشائها، بتحسين قدراتها ونطاقها التشغيلي لدعم التنمية فيما بين بلدان الجنوب والنمو الاجتماعي الاقتصادي في البلدان الشريكة حول العالم. وسيستمر إقراض القطاع العام، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض، في تمثيل الجزء الأكبر من محفظة قروض أوفيد، وفي المضي قُدماً في تقديم القروض.

يتألف المجلس الوزاري من وزراء المالية وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى للبلدان الأعضاء في المنظمة. وهو يجتمع مرة واحدة في السنة.